الأمم المتحدة

A/C.2/66/SR.8

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
13 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد زدوروف (نائب الرئيس) . . . . . (بيلاروس)

المحتويات

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمُّل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-53890 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد مؤمن (بنغلاديش)، تولى السيد زدوروف (بيلاروس)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/66/167 و A/C.2/66/3)

(ج) **القدرة على تحمُّل الدين الخارجي والتنمية** (تابع) (A/66/164)

١ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن على الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها لتعزيز الانتعاش الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر يستلزمان توفير الموارد المالية اللازمة؛ وتحسين الحوكمة؛ وتهيئة بيئة مواتية للأعمال والاستثمارات ومباشرة الأعمال الحرة؛ وعملية لاتخاذ القرارات تكون مفتوحة وشفافة ويشارك فيها جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولا بد من إيجاد قاعدة موسعة من الجهات المانحة، حيث تؤدي الاقتصادات الناشئة، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التجارية الخاصة والمشتغلون بالأعمال الحرة، دورا ذا أهمية متزايدة.

٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تدعم هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية انتعاش الاقتصاد العالمي وإدخال إصلاحات عليه وأن تعترف بالميزات النسبية للمنظمات الأخرى التي تساهم في ذلك.

٣ - وأضاف أنه ينبغي توسيع نطاق الفرص التجارية من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية بتوجيه من السوق. ويعد التوصل إلى نتيجة طموحة ومتوازنة في مفاوضات جولة الدوحة أمراً أساسياً لدرّ تدفقات تجارية جديدة وفتح أسواق مجدية.

٤ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان لمساعدتها على تحقيق منافع من الإصلاحات المحلية المواتية للسوق وتشجيعها على إدخال إصلاحات حاسمة والقيام بالاستثمارات المطلوبة لتنويع الصادرات وتحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي. فقد اكتسبت الاقتصادات الناشئة صوتا أقوى وقعا في أوساط المؤسسات المالية الدولية ويجب أن تفتح أسواقها أمام الأنشطة التجارية والاستثمارات التي تسهم في إيجاد فرص العمل في البلدان كافة.

٥ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للعمل الذي يقوم به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من بين جهات أخرى، لتحسين صوت البلدان النامية، وتوفير موارد إضافية للبلدان المنخفضة الدخل وعن ترحيبه بعمل مجموعة العشرين الرامي إلى تشجيع نمو متوازن ومستدام؛ وقال إن وفده يدعم التعاون بين مجموعة البلدان العشرين وهيئات الأمم المتحدة المعنية.

٦ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة بذلت الكثير لمساعدة البلدان في التغلب على مشاكلها المتعلقة بالديون، وبالأخص عن طريق المبادرة المعزّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون ووضع الإطار المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتعلق بالقدرة على تحمُّل الديون. وأضاف أنه ينبغي أن يواصل نادي باريس السعي إلى إيجاد حلول لمعالجة صعوبات السداد التي تواجه البلدان المدينة له، على أساس تناول كل حالة على حدة. وذكر أنه ينبغي للحكومات، من ناحيتها، أن تستعرض بعناية ترتيبات تمويل الديون بالاقتراض وأن تكفل أن تكون تلك المعاملات قائمة على أساس

سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ومبادئ الحد الأقصى من الشفافية والمساءلة أمام مواطنيها.

٧ - وأعرب عن تطلع وفده إلى المشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المقبل. وفي ما يتعلق ''بالتمويل المبتكر''، قال إن وفده يؤيد استكشاف أفكار جديدة لتشجيع التنمية والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تكون تلك النهج طوعية وأن تخضع للتقييم على أساس كل حالة على حدة.

٨ - وأشار إلى أن الولايات المتحدة تظل مؤيدا قويا لبرنامج فعالية المعونة والمبادئ الأساسية التي يتضمنها إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وأنها تتطلع إلى المشاركة في المنتدى الرفيع المستوى بشأن هذا الموضوع المقرر أن يُعقد قريبا في بوسان. واختتم بالقول إنه ينبغي ألا تُقاس التنمية بالمدخلات بل بالنواتج التي تبيّن انتقال الناس من الفقر إلى الرخاء.

٩ - **السيدة إيسبوسيتو غويبارا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): استهلت كلمتها بالإشارة إلى أن العالم يقف على شفا الانزلاق في براثن أسوأ أزمة اقتصادية في التاريخ، فدعت إلى وجوب وقف الاتجاه الراهن الذي يتخذ منحى تخليص القطاع الخاص من الخسائر وتحميلها على عاتق القطاع العام. فالبلدان النامية معرضة للخطر بوجه خاص؛ ومن شأن أي تباطؤ تحرّكه الأزمة في الاقتصادات المتقدمة النمو أن يؤدي إلى آثار ضارة على البلدان النامية التي تعتمد على صادراتها من المواد الخام.

١٠ - وواصلت كلامها قائلة إن على الأمم المتحدة أن تطلب بإلحاح إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافا يركز على تلبية احتياجات أفقر أفراد المجتمع وعلى كفالة أن يكون استغلال هبات الطبيعة موجّها نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لا لتحقيق المكاسب الخاصة.

١١ - وأضافت أن مؤسسات بريتون وودز لم تعد تفي باحتياجات البلدان النامية وأنه ينبغي الاستعاضة عنها بمؤسسات جديدة أكثر ديمقراطية وتمثيلا تؤيد وضع نماذج إنمائية جديدة وتضمن إفساح المجال أمام البلدان النامية للتعبير عن صوتها. فلا ينبغي أن تكون الأزمة مبررا لتقليص المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا فرض شروط جديدة؛ بل ينبغي بالإضافة إلى ذلك أن تُمنح البلدان الحيز السياساتي اللازم لتصميم استراتيجياتها بنفسها لمعالجة الأزمة.

١٢ - واستطردت قائلة إن العديد من البلدان النامية لا تزال تنفق موارد كبيرة على خدمة الديون رغم وجود مبادرات لتخفيف الدين. فينبغي أن تلغي البلدان المتقدمة ديون البلدان النامية من أجل تخفيف أثر الأزمة. واختتمت قائلة إنه ينبغي أن يواصل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، عقد اجتماعاته.

١٣ - **السيد هغيغي** (إثيوبيا): قال إن الدَّين الخارجي لحكومة بلده يظل مرتفعا رغم استمرارها في الوفاء بالتزاماتها الدولية، ولا سيما إزاء دائنيها؛ حيث تحتاج إثيوبيا إلى مساعدة خارجية عاجلة. وأضاف أنه نظرا إلى أن بلده كان قد لجأ في عام ٢٠١٠ إلى الاستعانة بإنفاقه الرأسمالي بنسبة تجاوزت ٦٥ في المائة، لتمويل السياسات والبرامج الموجهة لتلبية احتياجات الفقراء، فإن من دواعي خيبة الأمل أن معظم البلدان المانحة لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٤ - وأشار إلى أن من الأساسي أن يكون التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية جهدا جماعيا، إلا أنه ليس من المقبول أن يُؤخذ بـ ''نهج واحد يناسب الجميع''. وينبغي أن تُعطى البلدان النامية المزيد من الحيز السياساتي. وقال إن

بعض البلدان، كبلده، تُعاقب لاتباعها سياسات محلية المنشأ في مجال الاقتصاد الكلي. فلم تتلق إثيوبيا سوى نصف الدعم المالي الذي تستحقه ليس لشيء إلا لأنها اتبعت سياسات اقتصادية ''غير تقليدية''. ومع ذلك فقد تمكنت بفضل تلك السياسات من تحقيق نمو قوي في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠.

١٥ - واسترسل قائلا إن حكومة بلده قد أعلنت في الآونة الأخيرة عن بدء خطة للنمو والتنمية مدتها خمس سنوات تركز على القيام باستثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية والتعليم والخدمات الصحية وإيجاد فرص العمل، على أن يكون الهدف الأسمى تخفيض نسبة الفقر من ٢٩ في المائة، حسبما سُجِّل في عام ٢٠١٠، إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٥. ولئن كانت إثيوبيا، حكومة وشعبا تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن انتشال البلد من براثن الفقر والتخلف، فإن الدعم الدولي يؤدي أيضا دورا هاما في تلك الجهود. وختم كلمته بالقول إن وفده يأمل بالتالي أن يحقق الاقتصادي عالمي انتعاشا سريعا.

١٦ - **السيد خان** (الهند): قال إن كفالة تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة تستدعي بذل المزيد من الجهود. فتدفقات رؤوس الأموال غير المنظمة تنطوي على إمكانية إحداث اضطرابات كبيرة. وازدادت درجة زعزعة العديد من البلدان النامية أكثر مما كانت عليه قبل الأزمة وباتت عاجزة عن تنفيذ تدابير معاكِسة للدورات الاقتصادية. وأشار إلى الضرورة الملحة إلى تقديم مساعدة من نوع ما. وينبغي أن يواصل مجلس تحقيق الاستقرار المالي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية العمل على إعداد أدوات فعالة تخّفف من تأثير أوجه تدفق رؤوس الأموال المفرط.

١٧ - وأضاف قائلا إن التباطؤ الاقتصادي العالمي يجب ألا يؤدي إلى العمل بنظام الحماية الجمركية أو وضع الحواجز أمام حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال. فلا بد من العمل على تنسيق سياسات الاقتصادات الكبرى في مجال الاقتصاد الكلي، ومن وضع أطر تنظيمية ورقابية وفي مجال الرصد يكون تصميمها مستوفيا لأعلى مقاييس المساءلة. وأشار إلى أن الهند تدعو إلى التنفيذ المبكر لإطار بازل الثالث لنظام رؤوس أموال المصارف وسيولتها النقدية وأعرب عن تأييد وفد بلده لضرورة أن تمتلك المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام القدرة على استيعاب الخسارة بما يتجاوز المعايير العامة المنصوص عليها في إطار بازل الثالث.

١٨ - واسترسل قائلا إن البناء الاقتصادي والمالي العالمي يستلزم إصلاحا عاجلا لإضفاء المزيد من الديمقراطية والشفافية عليه. وقال إن وفد بلده يدعو إلى التنفيذ المبكر لحزمة إصلاحات البنك الدولي ذات المرحلتين من أجل إعلاء صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها، وقرار مجلس محافظي صندوق النقد الدولي بتحويل ٦ في المائة من أنصبة الحصص إلى البلدان النامية.

١٩ - وأنهى بيانه قائلا إنه بالنظر إلى أن عبء إجمالي الدَّين الخارجي وخدمة الديون في بلدان العالم النامي قد ازداد زيادة هائلة وإلى أنه ينبغي ربط هيكل الديون للبلد الواحد بقدرته على سدادها، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على وضع سياسات تشجع على إيجاد صكوك دَين آمنة والتحلي بروح المسؤولية عند الاقتراض وتقلّل من التدفقات الرأسمالية المُحدِثة للاضطرابات.

٢٠ - **السيد محسن** (ماليزيا): أعرب عن تأييده للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام (A/66/167) وعن الأمل في أن تُتخذ خطوات لتعزيز النظام المالي الدولي، مع التركيز على تلبية احتياجات بلدان العالم النامي ولا سيما أقل البلدان نمواً. فلا بد أن تكفل إجراءات إصلاح

مؤسسات بريتون وودز تمثيل البلدان النامية تمثيلا مناسبا في عمليات اتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي وضع نظم إنذار مبكر أكثر فعالية.

٢١ - وكرر تأكيد وفده على اعتقاده أنه ينبغي أخذ عناصر النظام المالي الإسلامي في الاعتبار في سياق إصلاح النظام المالي الدولي. وأبلغ اللجنة بأن الشركة الدولية لإدارة السيولة المالية الإسلامية، وهي ثمرة تعاون بين ١٢ مصرفا مركزيا ومؤسستين إنمائيتين متعددتَي الأطراف، قد أُنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢٢ - **السيد وارايش** (باكستان): قال إنه بالنظر لانعدام الإرادة السياسية لإصلاح النظام المالي الدولي، فإن من الضروري لأجل زيادة فعالية النظام، التركيز على خمسة جوانب. أولا، لا بد أن يتمثل المحرك الأساسي للنظام المالي الدولي في حشد الموارد اللازمة وتخصيصها بكفاءة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام والتنمية المستدامة. وثانيا، يجب أن تتعاون الأسواق والحكومات والمجتمع المدني على توجيه آليات عمل النظام. وثالثا، يكتسي تنفيذ إصلاحات مؤسسات بريتون وودز المتفق عليها في عام ٢٠١٠ في الوقت المناسب أهمية أساسية ويجب أن يقترن ذلك التنفيذ بإصلاحات شاملة لجميع هياكل حوكمتها من أجل إعلاء صوت البلدان النامية ومشاركتها وكفالة المزيد من الشفافية. ورابعا، يجب تعزيز القواعد المُنظّمة للمصارف والكيانات من غير المصارف. وخامسا، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في الحوكمة الاقتصادية الدولية.

٢٣ - وقال إن وفد بلده يتفق على أن ثمة حاجة إلى تحسين فهم أسباب فشل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون في الحفاظ على قدرة العديد من البلدان على مواصلة تحمل ديونها، وعلى إمكانية النظر في تمديد إجراءات تخفيف عبء الديون لتشمل بلدان أخرى. وذكر أنه ينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى تعزيز القدرة على مواصلة تحمل الدين تقديم المزيد من المنح والقروض بشروط تسهيلية وعمليات مبادلة الديون بالتنمية.

٢٤ - **السيد تالبوت** (غيانا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية فقال إن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة لتعزيز التنمية المستدامة قد دخلت في اختبار عسير بتأثرها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وبالتحديات المتصلة بالأمن الغذائي وتغير المناخ وتقلب أسعار الطاقة. وأضاف أن الدول الأعضاء في الجماعة كانت شبه عاجزة، لأسباب تُعزى جزئيا لارتفاع مستوى مديونيتها، عن التصدي للأزمة باتخاذ تدابير مُعاكِسة للدورة الاقتصادية. وبالتالي كان لا بد من تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إليها على نحو معزّز ويمكن التنبؤ به. واستطرد قائلا إن تلك البلدان، تحث من ثم شركاءَها في التنمية على الوفاء بالتزاماتها بتمويل التنمية المستدامة. وهي تدعو أيضا إلى اتخاذ تدابير قوية في مجال السياسة العامة لتسهيل تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي المتناسب مع احتياجاتها الخاصة وإلى الأخذ بنُهج تُراعي في تصميمها ظروف البلدان النامية الصغيرة على وجه التحديد.

٢٥ - ومضى قائلا إن الجماعة الكاريبية قد أحاطت علما بالتطورات الأخيرة في مؤسسات بريتون وودز، وهي تشدد على الإسراع بإنجاز عملية إصلاح أكثر طموحا بكثير لهيكل حوكمة تلك المؤسسات، والتعجيل بوضع خطة لإدخال المزيد من الإصلاحات عليها في ما يتعلق بأصوات البلدان النامية ومشاركتها وتعزيز قوة تصويتها. وأشار إلى الحاجة إلى الاضطلاع بمزيد من المراقبة المتوازنة لجميع المراكز المالية الكبرى وتقديم حوافز تشجّع البلدان ذات الأهمية العامة على الاستجابة للمشورة المسداة في مجال السياسات.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى أن العديد من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية المثقلة بالديون قد اضطرت إلى اللجوء إلى الاقتراض التجاري، ينبغي أن تولي الأمم المتحدة وسائر المحافل المناسبة المزيد من الاهتمام لضرورة ومدى جدوى وضع آليات جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية وتسوية الديون تراعي الجوانب المتعدد للقدرة على تحمل الديون.

٢٧ - وأشار إلى أنه ينبغي تنسيق قرارات سياسات الاقتصاد الكلي تنسيقا وثيقا مع مجالات أخرى للحوكمة العالمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحسين آليات متابعة وتنفيذ تمويل التنمية تشجيعا للأخذ بنهج أكثر اتساقا إزاء قضايا التنمية وزيادة الشفافية والشمول عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قال إن الجماعة الكاريبية ما فتئت تعمل بنشاط خصوصا في ما يتعلق بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. واسترسل قائلا إن الجماعة كانت قد قدمت، مع مجموعة الـ ٧٧ والصين، أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١١، قرارا يدعو إلى رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس. وتحث الجماعة الدول الأعضاء على إمعان النظر في هذا المقترح.

٢٨ - **السيد فودا ندي** (الكاميرون): قال إنه على رغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية هي بالتأكيد موضع تقدير، فلا بد من تعزيز التضامن إذا أُريد لبلدان العالم النامي أن تتعافى من الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة. فينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى أفريقيا بوضع آليات اقتصادية وقانونية ومؤسسية تفي باحتياجات كل بلد على حدة.

٢٩ - وتابع كلامه قائلا إنه بالنظر إلى استمرار اتساع دائرة مفهوم المنافع العامة العالمية، ينبغي أن تعزز الأمم المتحدة دورها في الحوكمة الاقتصادية العالمية. فينبغي لها، من ناحية المشروعية والناحية الأخلاقية، أن تشارك في صياغة القواعد ووضع الآليات لضمان الاستقرار الاقتصادي الجماعي تأسّيا بعملها في ما يتعلق بالأمن الجماعي.

٣٠ - وأضاف أن الكاميرون، إذ يسلّم بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأساسية عن رفاه شعبه، ينفذ استراتيجية للنمو والتنمية مدتها عشر سنوات تركز على قطاعاته المحفزّة على الإنتاج والتشييد والنمو واستهداف إيجاد فرص العمل. فبلده يعرض فرصا ممتازة للاستثمار سيكون من شأنها أن تدرّ فوائد على الكاميرون والمنطقة دون الإقليمية على حد سواء.

٣١ - **السيد ميرو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن بلده، لئن كانت آفاق تحقيقه النمو الاقتصادي قد تقلّصت بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإنه عازم على كفالة التقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير الأزمة في البرامج الكبرى للخدمات الاجتماعية والاقتصادية والقطاع الإنتاجي. وتترانيا تقدر إلى حد كبير المساعدة التي تلقتها من شركائها الثنائيين والمتعددي الأطراف وهي تناشدهم لمواصلة تقديم الدعم إليها.

٣٢ - وأشار إلى أنه بالنظر إلى الحاجة إلى وضع نظام تجاري منصف متعدد الأطراف يسهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وإيجاد فرص العمل في جميع البلدان، فإن وفده يشعر ببالغ القلق لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في جولة الدوحة ويدعو أطراف المفاوضات إلى إبداء ضبط النفس والمرونة لئلا يكون ذلك ذريعة تدفع العالم إلى اتخاذ تدابير الحماية الجمركية.

٣٣ - وانتقل إلى تناول مسألة السلع الأساسية، فقال إن التقلب الشديد في الأسعار يشكّل مصدر قلق خاص يساور

البلدان النامية ودعا المجتمع الدولي إلى سن ضوابط تنظيمية لإدارة ممارسات المضاربة والمتاجرة في العقود الآجلة في أسواق السلع الأساسية والأسهم المالية من أجل حماية مصالح البلدان الفقيرة.

٣٤ - وفي ما يتعلق بمسألة الدَّين، قال إنه من الواضح الآن، في ظل تردي الاقتصاد العالمي، أن تفاقم مشكلة الديون الملقاة على عاتق العديد من البلدان باتت أسوأ مما كانت عليه قبل ذلك التاريخ بخمس سنوات وختاما دعا إلى الإسراع باعتماد مبادرات جديدة تعالج مسألة الديون والتنمية.

٣٥ - **السيد سماكي** (نيجيريا): قال إن اتساع دائرة أوجه الاختلال في الاقتصاد العالمي وتزايد العجز المالي في معظم البلدان المتقدمة يطرح أخطارا جسيمة أمام تعافي الاقتصاد العالمي من أجل بناء نظام مالي عالمي يكون من شأنه أن يستعيد ثقة المستثمرين، وأنه يتعين تهيئة بيئة ملائمة لرقابة قوية. وأضاف أن هذا يستلزم اعتماد إطار تنظيمي دولي يتمحور حول المخاطر ويستند إلى قواعد، ودعما قويا للسياسات من أجل الحد من تقلبات تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل، وتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل. وأشار إلى أنه ينبغي تكميل القواعد الجديدة الشاملة، الواردة في إطار بازل الثالث بشأن نظام رؤوس أموال المصارف وسيولتها النقدية، بإجراءات إضافية للتقليل من احتمال نشوء مشاكل في المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام والتخفيف من حدة تلك المشاكل.

٣٦ - وفي ما يتعلق بالقدرة على تحمل الدّين، استطرد قائلا إن الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لا بد من تكميلها ببرامج وسياسات عالمية داعمة تستهدف توسيع دائرة فرصة تحقيق التنمية في البلدان النامية، وتكفل في الوقت ذاته احترام تملّك الجهات الوطنية لزمام الاستراتيجيات والسيادة. وأضاف أن عوامل خارجية من قبيل حركات التقلب الشديد في سعر الصرف وعدم إمكانية التنبؤ بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تعوق مسار الجهود التي تُبذل لتخفيف أعباء الديون التي تواجه البلدان النامية. واستعرض الخطوات التي اتخذتها حكومة بلده لرسم استراتيجيات للاقتراض وكرر الدعوة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لتخفيف عبء الديون، بما في ذلك إلغاء ديون البلدان الفقيرة بالكامل، وإلى استكشاف المزيد من الخيارات التي من شأنها أن تؤدي إلى استئناف تقديم المساعدة الإنمائية المطّردة والمدرة للدخل.

٣٧ - وأشار إلى أن العديد من المصارف المركزية باتت تتخذ من الإدماج المالي هدفا لتمكين قطاعات كبيرة من السكان الذين لم تتسنّ لهم سابقا إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية من الاستفادة من خدماتها. فتحسين فرص الحصول على التمويل يؤدي دورا حاسم الأهمية في تشجيع النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

٣٨ - ومضى قائلا إن على البلدان المتقدمة أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من أجل الحفاظ على التقدم الذي أحرزته البلدان النامية. فأزمات الديون يتكبّد الفقراء خصوصا تكاليفها؛ وبناء على ذلك يجب الإبقاء على وضع آليات منع الأزمات في صدارة أولويات جدول الأعمال الدولي.

٣٩ - وأضاف أن نيجيريا، إذ تعمل ضمن إطار شامل لإدارة الدين، تسعى إلى الحصول على ائتمانات بشروط تسهيلية لتوسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية، ولا سيما بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية. وتعمل أيضا على تحسين الإيرادات غير النفطية لتقليل خطر الاقتصاد المتجانس.

٤٠ - وختم كلمته بإعادة التأكيد على ضرورة توسيع نطاق التعاون بين المصارف الأفريقية من أجل وضع

استراتيجيات إنمائية تعزز وظائفها التنظيمية وتعالج الأزمات المالية والاقتصادية في القارة.

٤١ - **السيد الأكحل** (تونس): قال إن تونس، بالرغم مما تواجهه من تحديات اقتصادية لا نظير لها، ستواصل الوفاء بالتزاماتها إزاء الجهات المانحة الدولية ودعا هذه الجهات أن تفي هي بدورها بالتزاماتها، بما في ذلك الالتزامات المتّخذة في إطار شراكة دوفيل. وأضاف أن تونس تحث أيضا شركاءها الدوليين على مساعدتها على إعادة الممتلكات التي اختلسها الرئيس المخلوع وأسرته إلى الوطن؛ وأعرب عن تقدير وفده لكل من أبدى تضامنه مع تونس واستعداده لدعم انتقالها إلى الديمقراطية. وفي هذا الصدد، قال إن بلده سيرحب بأي اتفاق مع شركائه لتحويل الالتزامات المتعلقة بخدمة الدّين إلى موارد.

٤٢ - واسترسل قائلا إنه نظرا إلى التخفيضات الهائلة في إيرادات البلدان النامية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية التي أدت في كثير من الحالات إلى تقليص فسحتها المالية بشكل كبير، لا بد من زيادة التنسيق بين مجموعة العشرين والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة وإدخال إصلاحات على مؤسسات بريتون وودز. وأضاف أن على صندوق النقد الدولي أن يعزّز مراقبته وأن يولي المزيد من الاهتمام للتأثير الذي تخلفه السياسات الاقتصادية التي تتخذها البلدان الكبرى على الصعيد العالمي؛ وأن يرصد الأسواق وتدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود؛ وأن يشجع تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية من أجل تعزيز الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يصحح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أوجه الاختلال التي تحرم البلدان النامية من حقوق التصويت والتمثيل المناسبين في مجلسيهما التنفيذيين.

٤٣ - وأشار إلى أنه ينبغي أن يقوم البنك الدولي، على سبيل الأولوية، بتزويد البلدان النامية بسيولة نقدية قصيرة الأجل وتمويلات ومنح طويلة الأجل لمساعدتها على سد العجز المالي الذي تواجهه نتيجة لتراجع الاستثمار المباشر الأجنبي وتدفقات التجارة والتحويلات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تقدم المؤسسات المالية المزيد من المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تعزيز قدرتها على إدارة ديونها.

٤٤ - **السيد لوكويا** (أوغندا): أعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين العام (A/66/167) والإصلاحات المتعلقة بالحوكمة التي اضطلعت بها مؤسسات بريتون وودز في الآونة الأخيرة، والتي شكّلت خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أن العمل على إصلاح النظام المالي العالمي من حيث التنظيم والإشراف عليه ينبغي أن يتواصل. فتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق أمر أساسي.

٤٥ - وأضاف قائلا إن الديون الخارجية لا تزال تمثل مشكلة كبرى في العديد من البلدان النامية لأن خدمة الديون تحوّل اتجاه الموارد الأساسية عن مسار الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. والأمر نفسه ينطبق على أوغندا. ولذلك فإن وفده يرحب بالتوصية المتعلقة بضرورة إيجاد سبل لمعالجة المشاكل المستمرة التي تطرحها ديون البلدان النامية (A/66/164، الفقرة ٤٦). وقال إنه ينبغي أن تساعد الحلول الجديدة البلدان كافة بصرف النظر عما إذا كانت قد استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أم لم تستفد منها.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه على نحو ما اتُّفق عليه في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ينبغي تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها. فحل الديون مسؤولية مشتركة بين جميع المدينين والدائنين، سواء كانوا دولا أو كيانات تجارية. وأضاف أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتوقف على توفير التمويل الكافي والذي يمكن التنبؤ

به، بما في ذلك تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ثم ينبغي أن تفي الجهات المانحة بالتزاماتها الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٧ - وتابع بيانه بالإشارة إلى وجوب تحسين طرائق إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية. وأضاف ختاما أن ذلك سيستتبع معالجة النظام المالي، ونظام سعر الصرف، وحالات الاختلال الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والمراقبة.

٤٨ - **السيد أوباليس - سانتوس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بالنظر إلى الأزمة المالية العالمية المتفاقمة والزيادة الحادة في الديون العامة، يجب أن تتخذ الجمعية العامة إجراءات فعّالة لتثبيط المضاربات المالية، سعيا إلى حفز الاقتصاد الحقيقي. وينبغي اعتماد أنظمة أكثر صرامة. وأضاف أنه ينبغي أن يواصل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية لمتابعة المسائل المتضمنة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أعماله.

٤٩ - وأشار إلى أنه ينبغي للجمعية العامة أن تضع نظاما لضبط مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يكون لجميع الدول الحق في المشاركة مشاركة كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والمالية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تفضّ البلدان النامية احتكار مؤسسات بريتون وودز لقطاع الائتمانات. ومضى قائلا إنه ينبغي استحداث مؤسسات مالية إقليمية ودون إقليمية جديدة تكون قادرة على إصدار حقوق سحب خاصة، ضمن جملة أمور أخرى.

٥٠ - وأشار إلى ضرورة وضع آليات جديدة لمعالجة الديون الخارجية. فتمشيا مع ما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، ينبغي وضع نظام للإنذار المبكر، وإتاحة موارد إضافية وينبغي إدراج إلغاء الديون ضمن خيارات تخفيف عبء الديون.

٥١ - وختاما، قال إن بلدان الجنوب تمتلك القدرة على تصميم هيكل مالي إقليمي قادر على حل المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي. فمن بين الخطوات المتخذة في هذا الاتجاه، إنشاء مصرف التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية والنظام الموحد للمقاصة الإقليمية للمدفوعات ومصرف الجنوب.

٥٢ - **السيدة مونتيل** (فرنسا): أشارت إلى أن الملاحظات التي تبديها إنما القصد منها أن تكون أساسا بمثابة رد على البيانات المُدلى بها في الاجتماع السابق، فأعربت عن ترحيب فرنسا بالإصلاحات التي أدخلت على النظام المالي الدولي والتي اعتُمدت بالفعل في إطار مبادرة مجموعة البلدان العشرين، ولا سيما إصلاحات إطار بازل الثالث، ودعت إلى تنفيذها المبكر. ورحّبت أيضا بالاقتراح المقدم من رئيس المفوضية الأوروبية الداعي إلى فرض ضريبة على المعاملات المالية.

٥٣ - وتابعت كلمتها قائلة إن من التطورات الإيجابية الإضافية الإصلاحات المتعلقة بحوكمة المؤسسات المالية الدولية التي حرّكتها مجموعة البلدان العشرين. ذلك أن أكثر من ٦ في المائة من حصص أسهم صندوق النقد الدولي سيجري تحويلها إلى بلدان الأسواق الناشئة. وسيجري التخلي عن مقعدين من مقاعد الاتحاد الأوروبي في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي لصالح بلدان الأسواق الناشئة.

٥٤ - وأشارت إلى أن الأدوات التي أوصت بها مجموعة البلدان العشرين والمتاحة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ عام ٢٠٠٨ لمساعدة البلدان النامية في أوقات الأزمات، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا، قد استُكملت

بالاتفاق المبرم في إطار التجديد السادس عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية بهدف زيادة التمويل بنسبة ١٨ في المائة بالمقارنة مع الجولة السابقة. وقالت إن جميع الإصلاحات التي كانت قد أشارت إليها تعزز أهمية استجابة المؤسسات المالية الدولية في أوقات الأزمات وتعزز مشروعيتها السياسية.

٥٥ - وأعلنت عن تأكيد وفدها لعزم الرئاسة الفرنسية لمجموعة البلدان العشرين على إشراك الأمم المتحدة في مداولات المجموعة. فمنذ أن تولت فرنسا الرئاسة، استمر تمثيل الأمين العام في جميع اجتماعات مجموعة البلدان العشرين، بما في ذلك اجتماعات وزراء المالية، وتمثيل جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية في جميع المداولات المتعلقة بالتنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية.

٥٦ - **السيد ترانغكاثومكول** (تايلند): قال إن تايلند، بالرغم من النمو القوي الذي حققته في عام ٢٠١٠، لا تزال تواجه تحديات إنمائية مماثلة لتلك التي تواجه غيرها من البلدان النامية. فحكومة بلده ملتزمة التزاما تاما بسياسات تتمحور اهتماماتها حول البشر وتستند لفلسفة ''اقتصاد الاكتفاء''.

٥٧ - وأضاف أن إصلاح النظام المالي الدولي ينبغي أن يقترن إجراؤه باتخاذ تدابير يستهدف تصميمها تشجيع التنمية الشاملة للجميع. وأعرب عن تأييد تايلند للجهود الرامية إلى زيادة إسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها في المؤسسات المالية الدولية. وارتأى أن الترتيبات الإقليمية للتعاون النقدي والمالي من قبيل مبادرة شيانغ ماي ومبادرة سوق السندات الآسيوية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا تستحق الدعم لأنها تعزز شبكات الأمان المالي وهي فعالة في تعبئة الأموال لأغراض الاستثمار والتنمية.

٥٨ - واستطرد قائلا إن نظام التجارة الدولية ينبغي أن يكون شفافا وقائما على القواعد ومنصفا لأن من شأنه أن يسهم في تخفيف وطأة الفقر. فتحرير التجارة في المجال الزراعي - بما في ذلك إلغاء إعانات التصدير - وفي مجال السلع المصنوعة يتسم بأهمية بالغة لتحقيق النمو الشامل. وأشار إلى إن توافر الإرادة والمرونة السياسيتين أمر أساسي لاختتام جولة الدوحة بسرعة ونجاح. وفي الوقت نفسه، وبما أن التكامل الإقليمي الشامل هو المحرّك الدافع لعجلة التجارة والاستثمار الدوليين، فإن تايلند تتطلع إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥.

٥٩ - وتابع كلامه قائلا إنه بالنظر إلى أن البلدان التي تعاني من تراكم الديون لا تزال متأثرة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن وفده سيواصل تأييد توفير السبل الكفيلة بتخفيف عبء الديون الخارجية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون.

٦٠ - وانتقل إلى تناول مسألة السلع الأساسية، فقال إن تقلب أسعار الأغذية والسلع الأساسية يعيق رفاه الناس. فقد أدت تايلند دورا رائدا في إنشاء نظام المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا؛ وهي إذ تسلمّ بضرورة تحقيق توازن بين المحاصيل الغذائية ومحاصيل إنتاج الطاقة، تؤيد إجراء البحوث في مجال الطاقة البديلة وتدعو إلى زيادة بناء قدرات البلدان النامية ونقل التكنولوجيا إليها في ما يتعلق بالطاقة البديلة.

٦١ - وختاما قال إن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ولمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، اللذين من المقرر أن تُعقدا في عام ٢٠١٢، ستوفّران للمجتمع الدولي محفلين قيّمين لتنشيط التعاون البناء تحقيقا للتنمية المستدامة.

٦٢ - **السيدة بارث** (منظمة العمل الدولية): قالت إن السياسات المالية والنقدية السليمة يجب أن تكون أوثق

ارتباطا بالسياسات المتعلقة بالعمالة والمسائل الاجتماعية والبيئية. فينبغي اتخاذ إجراءات لتحديد مجموعة من الأهداف المتعلقة بالعمالة بأقرب ما يمكن إلى تحقيق العمالة الكاملة ولحفز الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي من خلال تشجيع المشاريع الإنتاجية.

٦٣ - ومضت قائلة إن الحماية الاجتماعية أداة فعالة للحد من الفقر والتقليل من عدم التكافؤ وفي الوقت ذاته الحفاظ على استمرار الطلب الكلي. ويجب مواصلة دعم الاستثمارات المالية في برامج الحد الأدنى للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٦٤ - وأشارت إلى وجوب إيلاء الأولوية القصوى للاقتصاد الحقيقي واستعادة المركز المحوري للعمالة في جدول أعمال السياسة الدولية بشكل دائم. فالمبادئ والأهداف المبيّنة في الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل توفر التوجيه ذي الصلة في هذا الصدد. وقالت إنه ينبغي أن تستهدف التدابير الرامية إلى تحقيق النمو القوي والمستدام والمتوازن استدامة الاستثمار وتحقيق الوفورات والاستهلاك على أساس مستويات عليا للعمالة المُنتجة والعمل اللائق بدلا من مجرّد النظر إلى فرادى جوانب استقرار القطاع المالي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون تصحيح أوضاع المالية العامة عملا مسؤولا من الناحية الاجتماعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.